



عاد ملف النازحين السوريين في لبنان إلى ساحة التجاذب السياسي مع إطلاق العنان لعمل الحكومة الجديدة التي طال انتظارها.

وكان زيارـة أحد الوزراء اللبنانيـين (وزير النازـحين صالح الغـريب) بشـكل رـسمي إلى سورـيا لـبحث خـيارات عـودة النـازـحين إلى بلـادـهم بمـثـابة الشـرارـة التي رـفـعت من مـسـتوـى حرـارـة هذا المـلـفـ.

ويكتـسب مـلـفـ النـزـوحـ السوريـ فيـ لـبنـانـ بـعـدـ سـيـاسـيـاـ، انـطـلاـقاـ مـنـ الانـقـسـامـ الحـادـ بـيـنـ الأـطـرـافـ السـيـاسـيـةـ الـلـبـانـيـةـ حـوـلـ العـلـاقـةـ مـعـ النـظـامـ السـوـرـيـ.

وبيـنـما يـرىـ الـبعـضـ ضـرـورـةـ فيـ التـنـسـيقـ مـعـ النـظـامـ السـوـرـيـ، منـ بـوـاـبـةـ أـهـمـيـةـ عـودـةـ النـازـحـينـ الـذـيـ أـنـقـلـواـ بـأـعـدـادـهـ الـهـائـلـةـ كـاـهـلـ لـبـنـانـ الـمـهـرـئـ لـنـاحـيـتـ الـاـقـتـصـادـ وـالـبـنـىـ التـحـتـيـةـ، يـرـفـضـ الـبعـضـ هـذـاـ التـنـسـيقـ مـنـ بـوـاـبـةـ اـتـهـامـ النـظـامـ نـفـسـهـ بـجـرـيـمـةـ اـغـيـالـ رـئـيـسـ الـحـكـمـةـ الـأـسـبـقـ رـفـيقـ الـحـرـيرـيـ.

أـمـاـ رـأـيـةـ الـحـرـبةـ فـيـ هـذـاـ التـجـاذـبـ فـهـمـاـ "ـالـتـيـارـ الـوطـنـيـ الـحـرـ"ـ (ـالـمـحـسـوبـ عـلـىـ الرـئـيـسـ مـيشـالـ عـونـ)ـ وـ"ـتـيـارـ الـمـسـتـقـبـلـ"ـ (ـالـمـحـسـوبـ عـلـىـ رـئـيـسـ الـحـكـمـةـ سـعـدـ الـحـرـيرـيـ).

وبيـنـما لاـ يـوـقـرـ الـفـرـيقـ الـأـوـلـ جـهـاـ لـلـتـخـلـصـ مـنـ عـبـءـ النـزـوحـ السـوـرـيـ، وـيـعـتـبـرـ هـذـاـ المـلـفـ "ـمـلـفـ سـيـارـيـاـ لـاـ يـمـكـنـ التـرـاجـعـ عـنـهـ"ـ عـلـىـ حـدـ تـعـبـيرـ عـونـ، لـاـ يـأـلـوـ الـفـرـيقـ الـثـانـيـ جـهـاـ لـتـعـبـيرـ عـنـ خـوفـهـ عـلـىـ مـصـيرـ الـعـائـدـيـنـ "ـفـيـ ظـلـ عـدـمـ تـوـافـرـ الـأـمـانـ الـلـازـمـ لـلـعـودـةـ"ـ.

ويؤكد النائب سليم خوري (التيار الوطني الحر) أن "هدف الفريق الرئاسي واضح وهو إعادة النازحين إلى بلادهم انطلاقاً من المصلحة الوطنية التي تقتضي تخلص لبنان من هذا العبء بأي وسيلة بما فيها الحوار مع الجانب السوري لتسهيل العودة".

ويشير خوري، في حديث للأناضول، إلى أن "البيان الوزاري للحكومة الجديدة أكد على ضرورة العمل على عودة النازحين بشتي الوسائل؛ الأمر الذي يجب أن يشكل بوصلة للعمل الحكومي بكل أطيافه المشاركة".

وعما يُطرح من قبل بعض الجهات السياسية وتحديداً تيار المستقبل عن مخاوف على مصير العائدين إلى بلادهم، يقول خوري: "هذا الأمر مبالغ به، فلم يتم إجبار أي سوري على العودة، والتهويل هنا هو في إطار المزايدات السياسية للتصوير على التنسيق، الذي لا بد منه، مع الدولة السورية لا أكثر".

ويضيف: "هناك بعض الأفرقاء (الفرقاء) لا يريدون التعاون مع سوريا لأسباب معينة، لكن في البنية القانونية هناك اتفاقات تربط البلدين لا يمكن التنكر لها أو القفز عنها".

وفي المقابل، يرفض النائب نزيه نجم (تيار المستقبل) تسمية الجدل الحاصل في الحكومة حول ملف النزوح السوري بالخلاف، ويلفت إلى أن "كل القوى السياسية في حالة إجماع على ضرورة عودة النازحين السوريين إلى بلادهم".

ويؤكد نجم، للأناضول، أنه "لا ملاحظات لدى تيار المستقبل على إدارة الملف، بل مطالبات لتكون العودة آمنة لا أكثر، ونحن مع عودتهم اليوم قبل الغد، إذا ما تم تأمين مناطق آمنة لهم لا تعرض حياتهم للخطر، وهذه المطالبات من باب إنساني بحت لا سياسي".

ويوضح أن "تيار المستقبل من الداعمين لحركة المدير العام للأمن العام اللبناني اللواء عباس إبراهيم في هذا الإطار، وكذلك الأمر للمبادرة الروسية لإعادة النازحين السوريين إلى بلادهم".

بدوره، يرفض أيضاً المستشار الإعلامي لوزير الدولة لشؤون النازحين جاد حيدر تسمية الجدل الحاصل حول الملف نفسه بالخلاف؛ "فأي ملف اليوم في لبنان معيشي، اقتصادي، أمني أو غير ذلك، معرض للتباطؤ في وجهات النظر، إلا أن هذا الاختلاف لا يرقى لمستوى خلاف أو مشكلة داخل الحكومة".

ويؤكد حيدر، في حديثه للأناضول، أن صالح الغريب منذ اللحظة الأولى لتوليه مهام وزارة الدولة لشؤون النازحين، طلب وتمنى على جميع الأفرقاء سحب هذا الملف الإنساني من التجاذبات السياسية.

ويضيف: "العمل جارٍ على هذا الموضوع مع كل المعنيين، محلياً وإقليمياً ودولياً، وبانفتاح تام من منطلق مصلحة لبنان العليا وهذا ليس شعاراً بل حقيقة؛ فالليوم هناك وزارة معنية يقع على عاتقها مهام هذا الملف، وفي هذا الإطار كانت زيارة الوزير الغريب إلى سوريا".

ويشير حيدر إلى أن "هناك مبادرة لوزير المعنى برعاية تامة من رئيس الجمهورية، في هذا السياق" إلا أنه يرفض الكشف عن تفاصيلها؛ إذ أن "الوزير الغريب ارتأى ضرورة عدم التداول الإعلامي بهذه المبادرة لدقة الملف وحساسيته، وتجنبها للمزايدات السياسية وردود الأفعال".

وأكّدت الحكومة اللبنانية الجديدة، التي حصلت في 16 فبراير / شباط الماضي على ثقة 111 نائباً من أصل 128 نائباً في البرلمان، في بيانها الوزاري، على أنها "ستواصل العمل مع المجتمع الدولي للوفاء بالتزاماته التي أعلنت عنها في مواجهة

وأكملت على كل ما عبر عنه رئيس الجمهورية بوجوب "إخراج هذا الموضوع من التجاذب السياسي لما فيه مصلحة لبنان التي يجب أن تكون فوق كل اعتبار."

وأضافت، في بيانها الوزاري، "مع الإصرار على أن الحل الوحيد هو بعودة النازحين الآمنة إلى بلدتهم ورفض أي شكل من أشكال اندماجهم أو إدماجهم أو توطينهم في المجتمعات المضيفة. وتجدد الحكومة ترحيبها بالمبادرة الروسية لإعادة النازحين السوريين إلى بلادهم، وتعمل على إقرار ورقة سياسة الحكومة في اتجاه النازحين."

ويشكو لبنان، الذي بلغ عدد مواطنه نحو 4.5 مليون حسب تقدير غير رسمي، من أعباء اللاجئين السوريين.

ودعا المجتمع الدولي مرارا إلى المساعدة في إعاشه هؤلاء اللاجئين، فضلا عن التوصل إلى حل لإنهاء الحرب في الجارة سوريا، ومن ثم إنهاء مأساة اللجوء.

وبحسب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، بلغ عدد اللاجئين السوريين في لبنان 997 ألف لاجئ، حتى نهاية نوفمبر / تشرين الثاني 2017، إضافة إلى لاجئين سوريين غير مسجلين لدى المفوضية.

وقال الخبير الاقتصادي اللبناني جاسم عجادة، في تصريحات سابقة، "ارتفعت نسبة البطالة من 11% تقريبا قبل الحرب السورية إلى 35% كمعدل عام، ووصلت إلى أكثر من 60% بين الشباب اللبناني، وفقا لأرقام مستقاة من أكثر من دراسة."

المصادر:

وكالة الأناضول